شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

أعداد العاطلين تلامس(3) ملايين شخص

البطالة في فرنسا ترتفع إلى أعلى مستوى في 13 عاما

باريس / متابعات :

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في فرنسا في يوليو للشهر الـ15 على التوالي ليصل إلى أعلى مستوياته في أكثر من 13 عاما في أحدث أنباء قاتمة للاقتصاد الفرنسي المتباطئ.

وأظهرت بيانات وزارة العمل أن عدد الباحثين عن العمل المسجلين في فرنسا ارتفع بمقدار 41300 شخص الشهر قبل الماضي إلى 2.987 مليون في أكبر زيادة شهرية منذ الأزمة المالية في 2008 - 2009، وفقاً لوكالة رويترز للأنباء.

والرقم الإجمالي للبطالة -الذي لا يتضمن موجة من التسريحات المتوقعة في شركات مثل بيجو وكارفور- هو الأعلى منذ يونيو حزيران 1999 ويشكل زيادة قدرها 1.4 ٪، على أساس شهري وزيادة تبلغ 8.5 ٪، على أساس سنوي.

وتراجعت شعبية الرئيس الفرنسي فرانسوا أولوند وفقا لاستطلاعات الرأي منذ أن تولى السلطة في مايو إذ يكافح لتنفيذ وعوده الانتخابية بخفض مستوى البطالة المرتفع وسط موجة من تسريح العمالة في الأسابيع الأخيرة.

مدير إدارة الإحصاء والمعلومات في المؤسسة اليمنية للنفط والغاز :

الإنتاج توقف بسبب تضرر الأنبوب الناقل للنفط الخام من مأرب قطاع (18)

كمية الإنتاج في المؤسسة بلغت (905,526) برميلاً بقيمة (70,393,519) دولاراً في عام 2010

المؤسسة تتولى إدارة تويق حصة الدولة من النفط الخام من القطاعات المنتجة إلى الأسواق العالمية

المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز تقوم بالإشراف على إدارة نشاط الشركات التابعة لها والرقابة على أدائها الفني والمالي من خلال تنفيذ السياسات المقرة الكفيلة بتنمية الثروة النفطية والغازية وحسن استغلالها لتوفير احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية والخامات الأولية والوسطية، وتفعيل دورها الأساسي بالاهتمام المباشر بعمليات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجه والقيام بالخدمات المساعدة وتكرير النفط الخام ومعالجة الغاز.

حصة المؤسسة انخفضت (232.500) برميل بقيمة (25.67.899) دولاراً في عام 2011

لقاء / أمل حزام المذحجي

إنشاء الصناعات البتروكيماوية

وأوضح الاخ / حسن محمد مغلس مدير إدارة الإحصاء والمعلومات بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز في لقاء خاص بصحيفة 14 أكتوبر أن المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز تم تأسيسها بموجب القرار الجمهوري رقم (47) لسنة 1996م الصادر بتاريخ 24 /4 /1996م حيث حدد القرار الجمهوري مهام وصلاحيات المؤسسة الممثلة بإقامة المنشآت الخاصة بالعمليات الصناعية للنفط والغاز من استخلاص ومعالجة وتسييل وتعبئة ونقل وتخزين حسب أصول الصناعة النفطية والغازية وتسويق وتصدير النفط الخام ومشتقاته والغاز، وإنشاء الصناعات البتروكيماوية، واقتراح المقاييس والمعايير المتعلقة بالصناعة النفطية والغازية ومراقبة الالتزام بها، ومتابعة ودراسة الأساليب الحديثة في إدارة تقنيات العمل في مجال نشاطها لتطوير أدائها ورفع الكفاءة الاقتصادية والفنية لها، مؤكداً أن التنسيق بين شركاء المؤسسة يضمن التكامل الفني والاقتصادي لأنشطتها لتقديم الخدمات في مجال الدراسات الفنية والتصاميم والأنظمة المعلوماتية، وأية مهام تقتضيها طبيعة مهامها ومركزها كمؤسسة قابضة تخضع لإشراف وزير النفط والمعادن.

الإشراف والتوجيه

وأضاف أن المؤسسة تعمل على الإشراف والتوجيه لنشاط عمل الشركات التابعة لها الممثلة بالشركة اليمنية لتوزيع المنتجات النفطية وشركة مصافي عدن، والشركة اليمنية للاستثمارات النفطية و المعدنية، ومركز التدريب النفطي، لتذليل أية صعوبات أو مشكلات تعترضها من خلال القرارات التي يتخذها مجلس إدارة المؤسسة تحت إشراف اللجنة العليا لبيع وتسويق النفط الخام.

وأشار الى ان المؤسسة اليمنية تتولى إدارة تسويق حصة الدولة من النفط الخام من القطاعات المنتجة إلى الأسواق العالمية بعد تحديد كمية النفط الخام اللازمة لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي و أن عملية التصدير للنفط الخام تتم عبر موانئ التصدير الواقعة في (رأس عيسى، الشحر، بلحاف) وفقاً للسياسات التي تحددها اللجنة العليا لتسويق النفط الخام موضحاً أن النفط الخام يتم نقله من مواقع الإنتاج الى موانئ التصدير عبر ثلاثة خطوط أساسية إلى المنافذ البحرية (البحر الأحمر، و البحر العربي) علماً انه توجد ثلاثة موانئ لتصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية (ميناء (رأس عيسى)، على البحر الأحمر (ميناء الشحر) على البحر العربي (ميناء بلحاف) على البحر العربي.

مستوى الإنتاج محدود

وأشار حسن مغلس إلى أن خطوط أنابيب النفط هي خط (مأرب – رأس عيسى) محافظة الحديدة، وخط (المسيلة –الشحر) في محافظة حضرموت، وخط (غرب عياد – بلحاف) في محافظة شبوة مؤكداً أن خط أنبوب منطقة مأرب الجوف في قطاع (18) بالحديدة يمتد على مسافة (439) كيلو متراً منها (9) كيلو متر في المغمورة ترتبط بالباخرة (صافر) على البحر الأحمر كخزان عائم مؤهل لتحميل وشحن السفن بالنفط الخام لأغراض التصدير من خام مأرب حيث يتم عبره ضخ نفط خام قطاع مأرب (18) ونفط جنة قطاع (5) وقطاع العقلة (s2) وقطاع (داميس (s1) .

وقال ان خط انبوب المسيلة – الشحر يربط منطقة المسيلة (14) بميناء الشحر النفطي ويمتد مسافة (138) كيلو متراً لنقل (مزيج المسيلة) على البحر العربي وهومؤهل لتحميل وشحن السفن بالنفط الخام لاغراض التصدير لقطاعات المسيلة (14)، وشرق سار (53)، وشرق شبوة (10)، وقطاع حواريم (32)، وشرق الحجر (51)، وجنوب حواريم(43)، ومالك (9)، موضحا أن خط

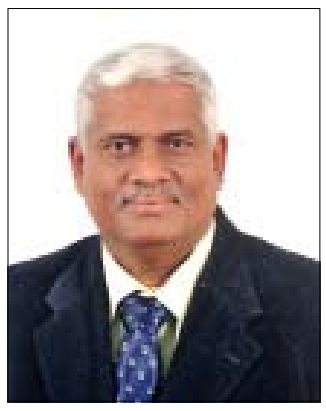

حسن محمد مغلس

انبوب غرب عياد (بلحاف) يربط منطقة غرب عياد قطاع (4) بميناء بلحاف النفطي في منطقة شبوة ويمتد على مسافة (210) كيلو مترات ليرتبط منشآت التخزين على الساحل في ميناء بلحاف بالبحر العربي المؤهل لتحميل وشحن السفن بالنفط الخام لأغراض التصدير مؤكداً ان استخدام هذا الخط محدود لأسباب تقنية اقتصادية تتعلق بمستوى الإنتاج المحدود في هذا القطاع.

وخلال اللقاء أكد أن النشاط الإنتاجي للمؤسسة يضم سبعة قطاعات إنتاجية تساهم فيها المؤسسة في الإنتاج بنسب متفاوتة حيث بلغت كمية الإنتاج لحصة المؤسسة في عام 2010 (905,526) برميلاً من حصة النفط القابل للتقاسم حيث أوضح التقرير أن القيمة لهذه الكمية المباعة بلغت (70,393,519) دولاراً في الوقت الذي بلغت فيه مبيعات النفط لحصة الدولة للعام نفسه داخليا وخارجيا (62,060,593) برميلاً بقيمة إجمالية (4,961,047,901) دولار إضافة إلى مشاركة المؤسسة في قطاعات استكشافية لا زالت تجرى فيها أعمال المسح والحفر.

الاستهلاك المحلي

وقال مغلس أن الكمية المخصصة للاستهلاك المحلي والمباعة لمصفاتي عدن ومأرب تبلغ (28,826,163) برميلاً بقيم إجمالية (2,308,856,926) دولاراً لعام 2010 م مشيراً إلى أن المصاعب التي وقفت عائقاً أمام نشاط المؤسسة عام 2011م تمثلت في توقف جزئي لعمل مصفاة عدن نتيجة لعدم توفر مادة النفط الخام ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في كمية النفط الخام في حصة المؤسسة حيث بلغت كمية النفط الخام المخصص للسوق المحلية (14,953,207) براميل بقيمة إجمالية (1,621,837,242) دولاراً نظراً لتضرر الأنبوب الناقل للنفط الخام من مأرب إلى رأس عيسى خلال هذا العام الذي أدى إلى توقف تدفق النفط وتوقف الإنتاج بحيث أصبحت حصة المؤسسة (232,500) برميلاً بقيمة إجمالية (25,673,899) دولار.

وأكد ان إجمالي مبيعات الدولة في العام نفسه بلغت (46,461,021) برميلاً بقيمة إجمالية (5,123,562,495) دولاراً متضمنة الكمية الخاصة بحصة المؤسسة وكذا الكمية الخاصة بالاستهلاك المحلي المباعة لمصفاتي عدن ومأرب مؤكداً أن حصة صادرات الحكومة للخارج تقدر بـ (31,275,314) برميلاً بقيمة إجمالية (3,476,051,355) دولاراً.

إنجاز برنامج الشحن

وفي ختام اللقاء أكد حسن مغلس أن اللجنة العليا لتسويق النفط الخام برئاسة رئيس مجلس الوزراء أقرت مبيعات دورة أكتوبر لعام 2012 م وبيع إجمالي الكميات المتاحة من نفط خام المسيلة المقدرة (2,650,000) برميل بسعر برنت المؤرخ زائداً (13) سنت للبرميل الواحد، وذلك بحسب أفضل عرض تم التقدم به من قبل الشركات المتنافسة على الشراء والمقدم من شركة (يونيبك) مؤكداً انه فيما يتعلق بالنفط الخام مأرب أقرت اللجنة السعر الرسمي لهذا الخام لدورة أكتوبر بسعر برنت المؤرخ (فلات) أي دون علاوة أو خصم سعري بموجب قرار اللجنة العليا مشيراً إلى أن التقرير أكد سير تنفيذ دورتي مبيعات يوليو، وأغسطس لعام 2012م وانجاز برنامج الشحن لكميات يوليو والإعداد الحالي لبرنامج الشحن لكميات شهر أغسطس بالتنسيق مع المشتري.

نافذة

هل العدالة الاجتماعية ستتحقق بالزكاة؟!

امل حزام

الزكاة احد المقومات الاقتصادية في اليمن لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث ياخذ الفقراء والمساكين حقهم وفقاً لشرع الله من الدولة المسؤولة عن جباية وصرف الزكاة وفقاً للدستور والقانون وبعد إلغاء مصلحة الواجبات الزكوية أصبحت وزارة الإدارة المحلية تعمل على الإشراف والرقابة على سير أعمال تحصيل موارد الزكاة.

وينص قانون الزكاة على أن لكل مكلف شخصا كان طبيعيا أو اعتباريا توزيع 25 ٪ من مجموع الزكاة على الفقراء والمساكين، وهناك اجتهاد كبير في طرح مشروع القانون المقدم للحكومة لتحقيق الصرف بحسب الأوجه الشرعية من اجل الحد من التلاعب والفساد الذي تستغله عدد من الجمعيات المسماة بالخيرية حيث تعمل على تسريب عدد من الأسماء الوهمية وغير المحتاجة ولربما يكونون من ذوي الدخل المحدود الذين يعتبرون من الفئات أيضا المحتاجة والفقيرة والعاملة (الكادحة) وليست القابعة في بيوتها تنتظر الدعم لأي سبب سواء كان من الدولة أو الأيادي البيضاء أو الجمعيات التي أخذت على عاتقها مسئولية دعم الفقراء والمساكين.

وهناك مشاريع قوانين يتم رفعها إلى رئاسة الوزراء منها تاسيس هيئة عامة للزكاة والرعاية الاجتماعية مستقلة مالا وادريا وان يكون هناك مجلس اعلى للزكاة ومجالس فرعية في كل محافظة تضم عدداً من رجال الدين وكبار دافعي الزكاة لحصر المستحقين في كل مديرية وتحديدهم وتسليمهم، وهناك إشكاليات منها المبالغة في عملية تقدير الربط على بعض الانواع الزكوية في بعض المديريات وتخفيضها في مديريات اخرى لعدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية حسب علمي وفهمي من خلال قراءاتي لعدد من المواد الصحفية التي نشرت حول جباية الزكاة والدور الاقتصادي التي تلعبه او ربما ستلعبه في المستقبل القريب او البعيد.

علما انه قد تم تحديد الخلل والفساد لدى مدراء ادارات التحصيل والمحصلين وامناء الصناديق المتلاعبين باموال الزكاة، والاهم عدم وجود توعية زكوية خلال العام واقتصارها على شهر رمضان والمطالب كبيرة وسامية لتخطي الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول والمقترحات تتضمن خطة يمكن لنا ان نجد فيها العديد من الاخطاء والمعوقات التي لن تنتهي حتى بوجود الدولة دون مصاعب.

وحاليا بما ان دولتنا تمر بظروف سياسية واقتصادية حرجة لا افهم لماذا يتم الاستخفاف بعقلية المواطن باستمرار الكذب والنفاق وتضييع اموال الدولة في كيفية انفاق الزكاة للمستحقين؟.

وهنا اتساءل لماذا نفكر بتاسيس هيئة للزكاة ومجالس كبرى وغيرها على مستوى المحافظات والمديريات لايجاد الحلول لدعم المواطن الفقير والمسكين؟

اليس من الافضل التوجه نحو كيفية دعم المواطن في الخروج من دائرة الفقر والاعتماد على نفسه من خلال تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية تخرج كوادر قادرة على العمل بدل الاعتماد على صدقات لن تكفي او تسد الحاجة لوقت قصير لا اكثر.

ويجب ان يستفيد من الزكاة الفقراء والمساكين وذوو الاحتياجات الخاصة، وذوو الاعاقة، والمطلقات من اجل ان نقول اليوم بكل فخر ان الزكاة في اليمن احد المقومات الاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وارجو ان يتفهم من يملكون الحق والمسؤولية والسلطة والمال في تصريف الزكاة ليقوموا بدعم الفقراء سواء أكانت ادارات حكومية او جهات خاصة أوغير شخصيات اجتماعية او فردية او ايادي بيضاء ويعرفوا كيفية التصرف بحكمة وخطة اقتصادية مدروسة ومدعومة من اجل تحقيق الوعي باهمية الزكاة والحصول على تفاعل مجتمعي من قبل المجتمع ووسائل الاعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني الفعالة على ارض الواقع.